الأنباء
الثلاثاء 30 ديسمبر 2014

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

وقع عقد المشروع مع أحد المكاتب الاستشارية ويستغرق تنفيذه 12 شهرا على 4 مراحل

الصبيح: مليون و334 ألف دينار لمشروع تطوير مواقع الدراكيل

وقع مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح عقدا لتنفيذ مشروع تطوير مواقع الدراكيل مع المكتب الاستشاري شمس انترناشيونال للاستشارات البيئية بالمشاركة مع المكتب المحلي دار أسامة جواد بوخمسين للاستشارات الهندسية بقيمة تبلغ 1,334,673 دينارا لمدة 12 شهرا.

وقال الصبيح خلال المؤتمر الصحافي لتوقيع العقد:

وفقا لتوصيات المخطط الهيكلي للدولة بشأن استراتيجية الخطة العمرانية للدولة حتى عام 2030 ونظرا للتوسع العمراني الذي تشهده دولة الكويت، فإنه من المتوقع زيادة حجم ونوعية المشاريع التنموية والانشائية في البلاد، ونظرا لنقص وعدم وجود مناطق كافية للاستخدام كدراكيل لتوريد الرمال المستخدمة للانشاء مع غياب الإطار التخطيطي والتنظيمي اللازم لتحديد واستخدام دراكيل الرمال بالكويت، فقد رأت بلدية الكويت ضرورة إعداد دراسة متكاملة وتطوير مواقع الدراكيل وتجهيزها لاستخدامها بالمشاريع الإنشائية المستقبلية والتنموية، وعليه ستقوم بلدية الكويت بالتعاقد مع مكتب استشاري متخصص للقيام بالخدمات الاستشارية اللازمة للمشروع.

م.أحمد الصبيح خلال توقيعه العقد ويبدو م.سعد المحيلبي

المحيلبي: إعداد برنامج تدريبي للمهندسين حول تقنية استخراج الرمال

حيث يهدف المشروع الى وضع خطة عمل ووضع سياسات جديدة لحماية وإدارة مواقع الدراكيل في جميع مناطق دولة الكويت، واقتراح مواقع جديدة للدراكيل وتحديد استعمالاتها المستقبلية واقتراح العلاج المناسب لهذه المواقع تناسبا مع الخطة المستقبلية للدولة.

ويشتمل المشروع على أربع مراحل على النحو التالي:

● المرحلة الاولى: تقرير جمع المعلومات وأساليب الدراسة الميدانية

تشتمل هذه المرحلة على جمع المعلومات والبيانات ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالمشروع سواء من بلدية الكويت أو الجهات الحكومية أو غير الحكومية الاخرى، وتحديد المناطق الاولية للمسح الجيوتقني، وإجراء الدراسات البيئية والجيوتقنية الاولية، وإعداد أساليب الدراسة الميدانية الجيوتقنية لتقييم المواقع المختارة.

● المرحلة الثانية: تقرير الدراسة الميدانية الجيوتقنية

تشتمل هذه المرحلة على إصدار تصاريح العمل من الجهات الحكومية المختلفة وإجراء وإكمال الاختبارات الجيوتقنية وإعداد الدراسات البيئية المفصلة، وإعداد خرائط نظم المعلومات الجغرافية المفصلة لمناطق دراكيل الرمال.

● المرحلة الثالثة: تقرير تنظيمات وإطار التخطيط لدراكيل الرمال

تشتمل هذه المرحلة على تطوير لوائح وسياسات وأنظمة شاملة وعلى مستوى الدولة لحماية وإدارة توريد الرمال من الدراكيل، وتطوير لوائح تنظيمية مفصلة لكل موقع مقترح، وإعداد طريقة لدمج إطار التخطيط الخاص بتوريد الرمال مع المخطط الهيكلي لدولة الكويت.

● المرحلة الرابعة: التقارير النهائية

تشتمل هذه المرحلة على إعداد وإنتاج التقارير النهائية وإنتاج خرائط نظم المعلومات الجغرافية النهائية لكل مواقع دراكيل الرمال.

من جانبه، قال مدير إدارة المخطط الهيكلي م.سعد المحيلبي: يأتي مشروع تحديد مواقع دراكيل لاستخراج الرمال المستخدمة لأغراض البناء استكمالا لدور إدارة المخطط الهيكلي ببلدية الكويت في تخطيط الأراضي وتحديد استخداماتها. ويأتي هذا المشروع تزامنا مع المشاريع المتزايدة والتي يتم تنفيذها كجزء من الاستراتيجية الشاملة للمخطط الهيكلي الثالث للدولة 2005 والذي يتضمن مدنا جديدة ومناطق سكنية في جميع أنحاء الكويت بالاضافة الى المشاريع التنموية المتزايدة من طرق وجسور ومنشآت للقطاع الحكومي والخاص.

وأضاف: نظرا لأهمية المشروع، وحرصا على توفير هذا المورد المهم للأغراض التنموية المختلفة بطريقة سليمة ومنظمة، لذا فقد تم طرح مشروع تحديد مواقع دراكيل لاستخراج الرمال بدولة الكويت عن طريق إدارة المستشارين لدى لجنة اختيار البيوت الاستشارية، والتي تم من خلالها تحديد المكتب الفائز بهذا المشروع بعد تقييم العروض الفنية والمالية للمشروع.

كما سيتم بناء على الشروط المرجعية والعرض الفني للمكتب الفائز إعداد آلية لتنفيذ المشروع بمدة زمنية قدرها 12 شهرا. حيث سيقوم المكتب الاستشاري خلال الدراسة بتحديد المواقع المناسبة لاستخراج الرمال، من حيث طبيعة الطبقات الرسوبية ومناسبة نوعية الرمال لأغراض البناء، وملاءمة هذه المواقع من ناحية البيئة الطبيعية وتأثيرها على البيئة الحضرية بأقل الأضرار الممكنة، إضافة الى أنه سيتم خلال الدراسة التعاون مع كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، بالاضافة الى تبادل الآراء المتعلقة بالمشروع في كل المراحل، وذلك من خلال ورش عمل تعقد بعد كل مرحلة في بلدية الكويت. كما سيتم خلال المشروع إعداد برنامج تدريبي لفريق من مهندسي بلدية الكويت، بحيث يشتمل البرنامج – والذي سيشمل كل مراحل المشروع – على إكساب المتدربين معلومات فنية وتقنية حول استخراج الرمال، وطريقة تحديد مواقع الدراكيل وإعداد المعايير وطرق تقييم البدائل المقترحة، بالاضافة الى التقنيات المستخدمة في المشروع ومنها تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والتي سيتم من خلالها تحديد المواقع المناسبة واحداثياتها باستخدام برامج متخصصة تعمل على جمع وتحليل وعرض البيانات الفنية المرتبطة بالمواقع مثل الخرائط والصور الجوية والبيانات الوصفية.

الكندري: ضرورة تخصيص ساحات للسيارات والطرارید في المناطق السكنية

عبدالله الكندري

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله الكندري اقتراحا بتخصيص ساحات في المناطق السكنية لوضع السيارات والطرارید. وقال الكندري في اقتراحه: لوحظ في الآونة الأخيرة الكثير من الشكاوى حول وجود سيارات أو طرارید أمام الساحات المخصصة للمرافق العامة (كالجمعيات التعاونية، المساجد) يتم إيقافها من أصحاب تلك المركبات فيها، والسبب يعود إلى عدم وجود ساحات كافية يتم فيها إيقاف المركبات أو الطرارید من قبل أصحاب المنازل.

كما أن هناك الكثير من المواطنين الذين يرغبون في وضع سياراتهم في أماكن آمنة عند سفرهم والبعض الآخر يعتني بالمركبات القديمة ولا يجد مكانا يضع فيها المركبة أو الطراد.

وحيث ان هذا الاقتراح يساهم في تنظيم إيقاف السيارات في المناطق كما يساهم في إزالة العقبات أمام حركة مرور السيارات وكذلك يزيل المظاهر غير الحضارية والتي انتشرت في الآونة الأخيرة من وجود مركبات أو طرارید أمام الساحات المخصصة لخدمات أخرى في المنطقة.

لذلك نقترح: تخصيص أراض في المناطق السكنية ليتم وضع السيارات والطرارید وتكون بإدارة شركة المرافق العمومية.

إتلاف 440 كيلو سمك وإغلاق 19 محلاً وتحرير 100 مخالفة في العاصمة خلال ديسمبر

اتلاف الاسماك الفاسدة

انطلاقا من تفعيل تطبيق القانون من قبل الأجهزة الرقابية تواصل إدارة العلاقات العامة التعاون والتنسيق مع كل الأجهزة الرقابية بالإدارات المختلفة لأفرع بلديات المحافظات حيث نظمت إدارة العلاقات العامة بالتعاون مع مراقبة الأغذية والأسواق بفرع بلدية محافظة العاصمة حملة تفتيشية على محلات تداول المواد الغذائية بمنطقة الشويخ بهدف تفعيل القوانين واللوائح التي شرعتها البلدية وذلك بهدف التأكد من صلاحية المواد الغذائية للقيام بمتابعة مراكز بيع وتخزين المواد الغذائية من خلال حملاتها التفتيشية بهدف الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وكشف التراخي والإهمال لدى البعض، لافتة إلى أن الهدف من هذه الحملات ليس تحرير المخالفات بقدر ما يكون حرص البلدية على سلامة المواطنين والمقيمين.

وفي هذا السياق أعلنت إدارة العلاقات العامة أن الحملات التفتيشية للأجهزة الرقابية بفرع بلدية محافظة العاصمة خلال شهر ديسمبر الحالي أسفرت عن حصيلة تضمنت غلق 19 محلا وتحرير 100 مخالفة بالإضافة إلى مصادرة وإتلاف 440 كيلو سمك وترأس فريق العمل للحملات التفتيشية مراقب عام الأغذية والأسواق بفرع بلدية محافظة العاصمة نصار بن لامي والمفتشون زهير الربيعة، عباس الحواج، علي الحيدري، بدر الخليفة ومن إدارة العلاقات العامة أحمد عبد الراضي وأنور حميد.

وأكد بن لامي أن الحملات التفتيشية التي يتم تنفيذها تعد مكملة للحملات الاعتيادية التفقدية التي تنفذها الجهات الرقابية على الأسواق والمخازن الغذائية للتأكد من استيفائها لكل الاشتراطات الصحية من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الجميع والتي تعتبر من أولوياتنا، مشيرة إلى استمرار تنفيذ الحملات الميدانية من قبل مفتشي المراكز التابعة لبلدية محافظة العاصمة على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لتغطي الأسواق والمحلات التي تتبع المنطقة تحقيقا للمصلحة العامة، والتي أسفرت عن مصادرة وإتلاف 440 كيلو سمك بالإضافة إلى إغلاق 19 محلا، وتحرير 100 مخالفة تمثلت في مخالفات عدم التقيد بشروط النظافة والعمل بترخيص صحي منته وتشغيل عمالة دون شهادات صحية.

وشددت إدارة العلاقات العامة على أصحاب المحلات بضرورة الالتزام بلوائح وقوانين البلدية تجنبا لتحرير المخالفات، وحرصا على تطبيق اللائحة، مهيبة بالمواطنين والمقيمين بسرعة الاتصال بالخط الساخن 139 الذي يتلقى الشكاوى على مدار ساعة لمتابعة الشكاوى والتعامل معها وفقا للإجراءات المتبعة من قبل أجهزة البلدية المختصة.

التأكد من تاريخ الصلاحية

تحرير احدى المخالفات

6162 شكوى تلقاها الخط الساخن خلال نوفمبر الماضي

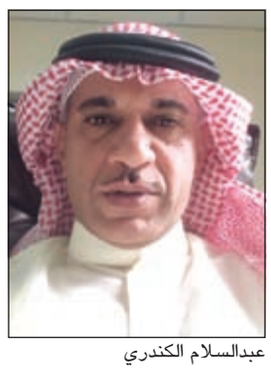
عبدالسلام الكندري

أعلنت إدارة العلاقات العامة في البلدية أن عدد الشكاوى والاستفسارات التي تم استقبالها عبر الخط الساخن 139 وتحويلها إلى أفرع البلدية بالمحافظات خلال شهر نوفمبر الماضي بلغ 6162، مشيرة إلى أن أعلى معدل منها كان لبلدية محافظة الفروانية حيث بلغ عددها 1124 شكوى فيما كان أدنى معدل منها لبلدية محافظة العاصمة وسجلت 965 شكوى. وقال مراقب النقليات والطوارئ بإدارة الخدمات العامة ببلدية الكويت عبد السلام الكندري في تصريح صحافي إن المقارنة الرقمية بين عدد الشكاوى التي تم تحويلها لأفرع البلدية بالمحافظات المختلفة بينت تقارب نسبة الشكاوى فيما بينها، ففي المرتبة الثانية جاءت بلدية محافظة الجهراء مسجلة 1066 شكوى، فيما كان عددها لفرع بلدية محافظة الأحمدي 1019 شكوى واحتلت المركز الثالث تلاتها محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة وكان عدد الشكاوى التي تم تحويلها 1006 شكاوى فيما جاءت في المركز الخامس محافظة حولي لتسجل 982 شكوى وبلغ أدنى معدل للشكاوى في محافظة العاصمة مسجلة 965 شكوى.

وأوضح الكندري أن الشكاوى التي تلقاها خط البلدية الساخن 139 تنوعت وشملت عددا من المجالات المختلفة منها ما يتعلق بالنظافة العامة وإعاقة الطريق إلى جانب طلب حاويات النظافة، سقوط الأشجار ووجود الكثبان الرملية.

من جانبه أكد رئيس قسم النقليات بالمراقبة فواز المسعد أن فرق الطوارئ بالمراقبة من خلال نوباته الثلاث (أ، ب، ج) قاموا بالاستجابة السريعة لـ 67 شكوى واردة من الجمهور عبر خط البلدية الساخن 139 المتمثلة في إعاقة الطريق حيث تم توفير الآليات والمعدات والعمل على إزالتها من مختلف المواقع بالمحافظات الست.